الانتخابات الجزائرية بين عامي1990-1999

م.د.سعد توفيق عزيز البزاز*

تأريخ التقديم: 2011/9/20 تأريخ القبول: 2011/11/14

المقدمـــــة

كان للأحداث التي وقعت في عام 1988 دور في قيام الحكومة الجزائرية بإصدار سلسلة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والتي تكللت بإصدار دستور عام 1989 ليفتح الباب أمام التعددية السياسية والحزبية، إذ ظهر على الساحة السياسية أكثر من خمسين حزباً اجيزوا من قبل السلطات الأمنية المختصة .وجرت الانتخابات البلدية لعام 1990 بنجاح رغم عدم مشاركة واعتراض بعض الأحزاب السياسية . وعدت الخطوة الأولى للسير نحو الديمقراطية والتعددية الحزبية، وقد تكللت تلك الانتخابات بفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية الساحقة، رغم اعتراض المؤسسة العسكرية وعدم فوز جبهة التحرير الوطني الحاكمة (المرشح المفضل لدى الجيش)، إلا أن الحكومة قبلت بنتائج تلك الانتخابات، وقامت بالتحضير للانتخابات التشريعية لضمان فوز جبهة التحرير الوطني، كما قامت الحكومة باعتقال زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الا أن الانتخابات التشريعية جرت في نهاية كانون الأول من عام 1991 وتكللت بفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، مما جعل الجيش يتدخل بعنف خوفاً من تحول الجزائر إلى جمهورية إسلامية، فأجبر الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد على تقديم استقالته في 11/كانون الثاني/ 1992، والقي القبض على أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ وأُلغي المسار الانتخابي.

* قسم التاريخ/ كلية الآداب/ جامعة الموصل.

دخلت الجزائر في دوامة الحرب الأهلية بين عامي 1992-1994 والتي طالت العشرات من أبناء الشعب الجزائري بضمنهم رئيس المجلس الأعلى للدولة محمد بوضياف وأدت الى خسائر مادية للدولة قُدرت بمليارات الدولارات، حتى تعالت أصوات الحكومة والمعارضة بالعودة للإختيار الشعب (نتائج الانتخابات) مما حدى برئيس المجلس الأعلى للدولة اليامين زروال بإصدار سلسلة من القرارات التي أدت الى العودة للمسار الانتخابي فنظمت انتخابات عام 1995 لانتخاب رئيس للجمهورية ثم تنظيم استفتاء عام 1996 لتعديل دستور عام 1989 .فتم ذلك بنجاح وتراجعت أعمال العنف بصورة تدريجية ثم نظمت الانتخابات التشريعية لعام 1997 لانتخاب نواب للمجلس الوطني(البرلمان) ويلاحظ في تلك المرحلة السماح لأعضاء الحركات الإسلامية (بإستثناء أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ) بالمشاركة في العملية السياسية للتعبير عن انفسهم ورغبة الحكومة الجزائرية كتعبير عن صحة نواياها في عودة الاستقرار للجزائر ودعا رئيس الجمهورية زروال الى تقليص مدته الرئاسية والسماح بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، رافق ذلك عودة الأمن والاستقرار بصورة كلية وعادت الهيبة للمؤسسات الحكومية وعلى راسها رئاسة الجمهورية وقد فاز في انتخابات عام 1999 عبد العزيز بوتفليقة لتنطلق بعدها الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

تناول البحث سبعة محاور: ناقش المحور الأول مفهوم وأهمية الانتخابات وأسباب تنظيمها في الجزائر .أما المحور الثاني فكان مدخلاً لتنظيم العملية الانتخابية خاصةً بعد صدور دستور عام 1989. أما المحور الثالث فقد أوضح نتيجة الانتخابات البلدية لعام 1990. أما المحور الرابع فتحدث عن بداية الأزمة الجزائرية التي وقعت إثر إلغاء الانتخابات التشريعية لعام 1991 وإجبار الرئيس الشاذلي بن جديد على الاستقالة . وتناول المحور الخامس كيفية تعامل رئيس المجلس الأعلى للدولة اليامين زروال 1994-1995 الذي يمثل (الجيش) مع الأزمة الجزائرية، ليعيد الأمن والاستقرار ولو بصورة تدريجية الى البلاد بعد تنظيمه

للانتخابات الرئاسية لعام 1995 .اما المحور السادس فقد تناول تنظيم الاستفتاء العام لتعديل دستور عام 1989 في عام 1996 ثم تنظيم الانتخابات التشريعية لعام 1997 وتناول المحور السابع إعلان الرئيس اليامين زروال عام 1998 عن الانتخابات الرئاسية المبكرة التي جرت في عام 1999.

أولاً: مفهوم و أهمية الانتخابات

تعرف الانتخابات بأنها اختيار شخص او أكثر من بين عدد من المرشحين لممثلين في حكم البلاد، وهو حق الاختيار على نحو تتسابق فيه الإرادات المؤهلة لتلك الممارسة والانتخاب هو الوصف السياسي الذي يعبر فيه الناخبون عن السيادة الوطنية ويشمل الانتخاب السياسي رئيس الدولة، والانتخابات التشريعية، والاستفتاءات. لعبت الديمقراطية دوراً كبيراً في جعل الانتخابات عامة لتمكين اكبر عدد من المواطنين من المشاركة السياسية وذلك نتيجة الاخذ بنظرية سيادة الشعب التي حلت محل سيادة الامة .ونظراً للارتباط الوثيق بين الانتخابات والديمقراطية في العصر الحديث، حيث اصبح يمثل الوسيلة الأساسية لإسناد السلطة بواسطة الإرادة الشعبية .والانتخابات هي الأداة التي تسمح بإسهام الشعب في صنع القرار السياسي بصورة تتلائم مع مقتضيات العصر وتعد كذلك الوسيلة المثلى لتحقيق التطابق المفترض بين إرادة الحكام والمحكومين وهو بذلك يمثل صياغة توفيقية بين خضوع الشعب لنوابه وسيادته عليهم .وتظهر أهمية الانتخابات من خلال الممارسة في ظل الشرعية واحترام مبدأ تداول السلطة بجعل السلطة المفوضة بناءاً عليه عنواناً للدولة الديمقراطية التي لايمكن المساس بها أو تغييرها إلا بالطرق الرسمية التي يحددها الدستور[1].

(1) احمد بنيني، الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (الجزائر، 2006)، ص21-24.

ثانياً :اسباب تنظيم الانتخابات في الجزائر

اعتاد النظام السياسي الجزائري على تنظيم الانتخابات للأسباب الآتية:

1.محاولة إقناع المواطن بنوع من المشاركة السياسية.

2.إضفاء نوع من الشرعية الوطنية في الداخل والخارج على المؤسسات السياسية الرسمية.

3.إفراز نخب سياسية يمكن أن تشارك جزئياً في عملية تسيير المؤسسات الحكومية وتكون هذه النخب الوسيط بين المواطن والحكومة.

4.إشراك بعض أفراد النخب السياسية الموجودة على هامش المؤسسات أو في مواقع التحفظ كالوزراء القدامى وضباط الجيش المسرحين وبعض الشخصيات السياسية التقليدية المبعدة عن مراكز القرار الفعلي عن طريق مشاركتها في الانتخابات البرلمانية على وجه الخصوص حتى لايتطور تهميشها إلى نوع من المعارضة وحتى تتمكن من الاستفادة من الريع المالي الناتج من مواقعها في الهيئات الوطنية المنتخبة [1].

(1) حمد الدين واخرون: الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2009)، ص71.

مدخل :

كان للانتفاضة (الخبز أو الجوع) التي وقعت في 5/تشرين الأول/1988[1]، دورٌ مهمٌ في السير بخطى الإصلاحات السياسية والاقتصادية والعسكرية حيث وعد فيها رئيس الجمهورية (الشاذلي بن جديد 1979–1992)[2] في خطاب وجهه إلى الشعب عبر التلفزيون الجزائري في 10/تشرين الأول/1988 بأنه سيقدم إلى الشعب مشروعاً للإصلاح السياسي وإصلاح المؤسسات الدستورية، وفي 12 من تشرين الأول أصدرت رئاسة الجمهورية بياناً أعلنت فيه انه ستجري في 3 تشرين الثاني من نفس العام تعديلات دستورية جديدة تشمل تنظيماً جديداً للسلطة التنفيذية .وفي 23/شباط/1989 صوت الشعب الجزائري لصالح الدستور بنسبة 73.4% الذي اقر مبدأ التعددية السياسية والإعلامية وفصل الجيش عن السياسة، وفور المصادقة

(1) وقعت هذه الانتفاضة نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وانعكاس ذلك على الاقتصاد الجزائري، الذي رافقه ارتفاع الأسعار وارتفاع نسبة البطالة واستياء الشعب الذي كان يقف في طوابير كبيرة للحصول على الخبز نتيجة لفقدان مادة القمح من الأسواق الجزائرية

(2) ولد في 14/نيسان/1929 في ولاية عنابة من أسرة متواضعة، مارس مهناً مختلفة، ثم عمل ملازماً في الجيش الفرنسي، ثم التحق بالثورة الجزائرية عام 1955، ونظراً لشجاعته وانضباطه فقد تقلد عدة مناصب داخل الجيش من عام1956حتى عام 1978 وأصبح عضواً في هيئة تنسيق شؤون الدفاع الوطني ثم رئيساً للجمهورية عام 1979، حيث استقال عام 1992. شخصية بن جديد: وكالة الإخبار الإسلامية، www. islamic news. net، ص1؛ الشاذلي بن جديد الرجل الثاني بعد بومدين: ليالي لبنان، www. lebanonights. net، ص2.

على الدستور أخذت رموز المعارضة تعود من الخارج كأحمد بن بلة(1962-1965) [1]، وحسين ايت احمد[2].

لقد جاء دستور 1989 ليفتح الباب أمام التعددية الحزبية، فقد اجيزت أحزابا كثيرة عبرت عن مدى التنوع الفكري والسياسي، حيث أن معظم الأحزاب التي ظهرت اتكتفت بإعلان الخطوط العريضة لاتجاهاتها لكنها لم تمتلك برامج محددة وواضحة ومفصلة لمواجهة قضايا الجزائر.

ثالثاً: الانتخابات البلدية لعام 1990

كان الاختبار الأول لتجربة الجزائر في التحول نحو الديمقراطية والتعددية الحزبية رغم اعتراض بعض الأحزاب التي قاطعت الانتخابات البلدية منها جبهة

(1) ولد في بلدة مرينا عام 1916، ثم التحق بالجيش الفرنسي ورقي إلى ضابط وشارك في الحرب العالمية الثانية، ثم عاد إلى الجزائر وانتخب نائباً في المجلس البلدي، ثم اشترك في عام 1949 بالمنظمة السرية لحزب الشعب التي تهاجم المصالح الفرنسية حيث قبض عليه وحكم سبعة سنوات ثم فر إلى القاهرة عام 1952، والتحق بالثورة الجزائرية عام 1954، وتم اختطافه مع أربعة من زملائه في طائرة فرنسية كانوا على متنها متوجهين إلى تونس عام 1956 وقضى في السجن مدة ست سنوات ثم أفرج عنه بعد توقيع اتفاقية ايفيان عام 1962 ليعود إلى الجزائر ويصبح رئيساً للجزائر عام 1962. كفاح عباس رمضان الحمداني: الجزائر في عهد هواري بو مدين 1965-1978، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، (الموصل، 2007)، ص7-8؛ روبير ميرل: مذكرات احمد بن بلة، ترجمة عفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، (بيروت، 1979)، ص6-8.

(2) ولد عام 1926 في منطقة عين الحمام، وقد انتمى إلى حزب الشعب الجزائري، وحركة التحرير الديمقراطية، وقاد في عام 1947 الفرع العسكري لحزب الشعب وساهم مع رفاقه في تنظيم ثورة عام 1954 وقد عارض الرئيس بن بلة بعد الاستقلال وانشأ جبهة القوى الاشتراكية عام 1963 اعتقل وحكم بالإعدام إلا انه هرب وعاد إلى الجزائر عام 1989 ليعيد تأسيس حزب جبهة القوى الاشتراكية. ناظم عبد الواحد الجاسور: الجزائر محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، (عمان، 2001)، ص196.

القوى الاشتراكية بقيادة حسين ايت احمد والحركة من اجل الديمقراطية بقيادة احمد بن بلة، حيث استطاعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ [1]أن تفرض نفسها على الساحة السياسية كأكبر قوة معارضة بالجزائر في انتخابات البلدية يوم 12/حزيران/1990 حيث فارت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بـ 853 بلدية من اجمالي 1541 بلدية أي أنها فازت بنسبة 55.42% في حين فازت جبهة التحرير الوطني[2] الحاكمة بـ487 بلدية أي بنسبة 31.64% أي انها فازت بـ 32 ولاية من اجمالي 48 ولاية وحصلت جبهة التحرير الوطني على 16 ولاية، هذا فضلاً عن سيطرة الجبهة الإسلامية للإنقاذ على غالبية المدن الكبرى مما يبين ان التيار الاسلامي في تنظيمه استطاع ان يهزم القوى السياسية الأخرى بما فيها جبهة التحرير الوطني في مجالها الاجتماعي، وذلك عبر مستويين الأول المدينة اما الثاني فهي الاجيال الشابة حيث استطاعت جبهة الإنقاذ الفوز بالأغلبية الساحقة للبلديات الكبرى التي يزيد سكانها عن 50.000 نسمة حيث حصلت على 93.6% من أصوات ناخبيها كما حصلت على 89% من البلديات التي ينحصر سكانها بين 30.000 نسمة و

(1) حزب سياسي جزائري ذو منطلقات إسلامية اسس في عام 1989 واعترفت الحكومة به تراسه الحزب الشيخ عباسي مدني وينوب عنه علي بلحاج في انتخابات عامي 1990 و1991 الا ان الجيش الجزائري قام بمحاولة منع الحزب واعتقال زعماءه. للتفاصيل حول برامج واهداف ومبادئ الجبهة الإسلامية للإنقاذ انظر: احمد الطحان: الحركات الإسلامية بين الفتنة والجهاد، دار المعرفة، (لبنان، 2007)، ص285–286.

(2) نشأت جبهة التحرير عام 1956، وقد ضمت زعماء الهيئات السرية الفدائية والشخصيات السياسية، وقد اعلنت جبهة التحرير الثورة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي عام 1954 وتضمن هذا الاعلان، اسباب تكوينها واهدافها وبرنامج عملها، وفي عام 1958 تشكلت الحكومة الجزائرية المؤقتة في القاهرة برئاسة فرحات عباس، وبعد استقلال الجزائر أصبحت القاعدة الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم في الجزائر. مهدي انيس جرادات: الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، دار أسامة للنشر والتوزيع (عمان، 2006)، ص93–95؛ الحمداني، المصدر السابق، ص37.

49.999 نسمة و57.8% من البلديات التي يبلغ عدد سكانها 29.2000 نسمة تقريباً[1].

كما استطاعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ أن تكسب إلى جانبها الفئات الشبابية في المجتمع الجزائري كناخبين ومرشحين حيث أن 61.9% من مرشحي الجبهة الإسلامية للإنقاذ الناخبين كانت أعمارهم تقل عن 36 سنة .لقد سيطرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على مجالس ولاية الجزائر البالغ عددها 33 مجلساً ومجالس ولاية بليدا البالغ عددها 29 مجلساً وكذلك مجالس ولاية قسنطينة البالغ عددها 12 مجلساً وكل مجالس ولاية جيجل البالغ عددها 28 مجلساً حتى في ولاية وهران ثاني اكبر المدن الجزائرية فقد فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بـ 24 مجلساً من مجموع 26 مجلساً أما المقعدان الباقيان فقد فاز بهما المستقلون، وجاء الحزب الحاكم جبهة التحرير الوطني بالمرتبة الثانية حيث حصل على 487 بلدية وحصل التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية البربري[2] على 87 بلدية اما نسبة الاقبال على الانتخابات فقد انحصرت بـ 70% في بعض الدوائر و16% في دائرة تيزي وزو التي تقطنها اكثرية بربرية . والجدول رقم -1- يوضح ذلك:

(1) سعد هجرس: "الجزائر ماذا بعد الاكتساح الأصولي"، مجلة المنار، القاهرة، العدد 67، السنة6، 1990، ص19.

(2) وهو من ابرز الأحزاب التي دعت إلى جعل الامازيغية (البربرية) لغة وطنية، ويقود هذا الحزب سعيد سعدي الذي أصبح الأمين العام للحزب بعد المؤتمر الأول للحزب في 15-16/كانون الأول/1989 وقد جاء في برنامج الحزب دعم النظام الجمهوري والديمقراطية والتعددية السياسية والقضاء على أساليب العنف. البزاز، المصدر السابق، ص89.

نتائج انتخابات البلدية لعام 1990[1]

الاحزاب	عدد الاصوات	النسبة (بالمئة)
الجبهة الإسلامية للانقاذ	4.331.472	33.73
جبهة التحرير الوطني	2.445.768	17.49
المستقلون	931.278	7.25
التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية	310.136	1.29

لم تخل العملية الانتخابية التي حصلت في الجزائر من اعتراضات القوى السياسية، وأشارت وكالة الأنباء الرسمية الجزائرية التي هي اصلاً تابعة لجبهة التحرير الوطني الجزائري إلى ما أسمته انتهاكات مارستها الجبهة الإسلامية للإنقاذ وقد عزا بعض المراقبين انخفاض نسبة الإقبال على الانتخابات في بعض الدوائر إلى قرار مقاطعة الانتخابات الذي اتخذه 14 حزباً سياسياً في مقدمتهم جبهة القوى الاشتراكية التي يتزعمها حسين ايت احمد، كذلك جرت المقاطعة في مناطق الريف عموماً ومناطق البربر خصوصاً، ويمكن القول أن معارضة الأحزاب لتلك الانتخابات قد ترك الميدان مفتوحاً أمام الجبهة الإسلامية للإنقاذ للفوز بتلك الانتخابات [2].

وقد ذكرت وكالة الانباء ذاتها ان انتهاكات فاضحة لقانون الانتخابات ارتكبت في الجزائر العاصمة وفي بليدا ومنطقة الأحراش من قبل الجبهة الإسلامية للإنقاذ

(1) رياض صيداوي: الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر، من كتاب الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي 11، (بيروت، 2001)، ص531.

(2) سعد توفيق عزيز البزاز: الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد التحولات الداخلية والخارجية وأثرها في العلاقات الدولية، ايلة للنشر والتوزيع، (عمان، 2010)، ص97-98.

حيث اضطرت جبهة التحرير الوطني والحزب الوطني من اجل التضامن والتنمية تحت الضغط الى الانسحاب من الانتخابات، وطلب تعزيزات من الامن، وعزى الانسحاب من الانتخابات الى الضغوط المعنوية التي مورست ضدها من قبل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حتى ان التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية اتهم الجبهة الإسلامية للإنقاذ بإرتكاب انتهاكات لقوانين الانتخابات عبر البلاد[1].

رضيت الحكومة الجزائرية بنتائج انتخابات حزيران 1990 واكد الرئيس بن جديد التزامه بالاصلاحات وتعدد الاحزاب الا ان الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية ضد الجبهة الإسلامية للإنقاذ تبين غير ذلك، فقد اتخذت الحكومة قرارات حددت بموجبها من صلاحية رؤساء البلديات المنتخبين المنتمين الى الجبهة الإسلامية للإنقاذ لصالح الامناء العامين للبلديات كما قامت الحكومة بخفض الميزانية والتسليفات المقررة للبلديات الواقعة تحت اشراف الجبهة الإسلامية للإنقاذ في محاولة منها لإحراج وإفشال الجبهة [2].

رابعاً: الانتخابات التشريعية لعام 1991

قدمت الجمعية العمومية في اذار 1991 مشروع قرار يمثل مسودة مشروع تقسيم للمناطق الانتخابية، وقد زاد هذا القانون عدد المقاعد البرلمانية فيما عاد توزيعها ليحقق أعلى تمثيل للمناطق الريفية حيث ارتفع عدد المقاعد البرلمانية من 295 مقعداً إلى 542 مقعداً واغلب هذه الدوائر في الجنوب الذي يعد معقل جبهة

(1) رياض صيداوي: "الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر"، مجلة المستقبل العربي، العدد 245، السنة 22، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1999)، ص30.

(2) عبد الحميد براهيمي: في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2001)، ص221.

التحرير الوطني[1]، وقامت الحكومة الجزائرية بإستحداث نظام الاقتراع ذي الجولتين الذي ينافس فيه أعلى مرشحين فقط في الجولة الثانية إذا لم يحقق فوز الأغلبية في الجولة الأولى وهذا يؤكد الصراع بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة التحرير الوطني أما بقية الأحزاب المعارضة مثل (الحركة من اجل الديمقراطية في الجزائر، جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية) فرغم إمكانية فوزها بمقاعد برلمانية في مناطق نفوذها القوي إلا أنها ظلت هامشية .

إن القوانين الانتخابية التي وضعت للتأثير على اختيارات الناخبين واستقطابها، قد زاد من حدة المعارضة، فكان لكل حزب سياسي ردة فعل تجاه العملية الانتخابية لذا رفضت الجبهة الإسلامية للإنقاذ هذه القوانين، فضلاً عن ذلك أقدمت الجمعية الوطنية على التصويت في نيسان عام 1991 على هذا القانون الذي هو معد في مكاتب وزارة الداخلية والمفصل لفوز جبهة التحرير الوطني[2].

بدأت الأزمة السياسية بين الحكومة الجزائرية والجبهة الإسلامية للإنقاذ حيث هددت[3]، الأخيرة بإضراب عام مفتوح مما ادى بالحكومة في 4/حزيران/1991 إلى إستدعاء الجيش وإعلان حالة الطوارئ وإقالة حكومة مولود حمروش[4] بحجة

(1) عمرو عبد الكريم سعداوي: "التعددية السياسية في العالم الثالث :الجزائر نموذجاً"، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، السنة 35، مطبعة الأهرام التجارية، (القاهرة، 1999)، ص68.

(2) البزاز، المصدر السابق، ص102.

(3) بسبب القرارات التي اتخذتها الحكومة للحد من فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ وقيام الجيش بنصب العوارض والمتاريس أمام الجوامع وبعض الشوارع في العاصمة الجزائرية.

(3) ولد عام 1943 في مدينة قسنطينة ثم التحق بالجيش الجزائري عام 1958 وكان في الرابعة عشرة من عمره وارسل إلى تونس ثم إلى بغداد ثم عاد إلى الجزائر وبعد الاستقلال حصل على رتبة ملازم ثم عمل بالدرك الوطني، عمل عام 1983 رئيساً لمصالح التشريفات الرئاسية. براهيمي، الصدر السابق، ص173؛ المجلة العسكرية، العدد 57، مطبعة الأكاديمية العسكرية، (بغداد، 1999)، ص92.

افتقارها إلى الحزم وقررت تأجيل الانتخابات المقررة في 27/حزيران/1991، كما قامت الحكومة باعتقال ألاف المتضاهرين المنتمين والمؤيدين للجبهة الإسلامية للإنقاذ واستمرت حالة الغليان الشعبي حتى أيلول من العام ذاته ثم أصدرت الحكومة قراراً بإنهاء حالة الطوارئ وتحديد 26/كانون الأول/1991 موعداً لإجراء الانتخابات التشريعية، وفي تشرين الأول صدر قانون جديد يحدد مقاعد الجمعية العمومية بـ430 مقعداً بدلاً من 542 مقعداً الذي صدر في شهر أيار الماضي[1].

جرت الانتخابات التشريعية في 26/كانون الأول/1991 على الرغم من اعتراض المؤسسة العسكرية إجازة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وبلغ عدد المرشحين بـ525 مرشحاً من بينهم 1100 مرشح مستقل يتنافسون على 432 مقعداً توجهت إليها أنظار أكثر من 50 حزباً سياسياً يصعب تحديدهم بإستثناء الأحزاب المهيمنة على الساحة السياسية وهم الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي فازت بالأغلبية الساحقة في انتخابات عام 1991 وحصلت على 188 مقعداً في البرلمان وحصلت جبهة القوى الاشتراكية على 25 مقعداً اما جبهة التحرير الوطني فقد حصلت على 16 مقعداً أما المستقلون فقد حصلوا على 3 مقاعد وقد بقي 200 مقعد يتحدد مصيرهم في الجولة الثانية من الانتخابات التي تقرر إجراؤها في 16/كانون الأول/1992[2]، والجدول رقم -2- يوضح ذلك:

---

(1) جون انتلس وليزا ارون: "الجزائر على مفترق الطرق مشكلات وافاق المستقبل الديمقراطي"، مجلة قراءات سياسية، العدد2، مركز دراسات الإسلام والعالم، (الولايات المتحدة الأمريكية، 1992)، ص17-21.

(2) سعدي، المصدر السابق، ص197.

نتائج الانتخابات التشريعية لعام 1991[1]

الأحزاب	عدد الأصوات	النسبة (بالمئة)
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	3.260.222	24.59
جبهة التحرير الوطني	1.612.947	12.17
جبهة القوى الاشتراكية	510.661	3.85
المستقلون	309.264	2.33
التجمع من جل الثقافة والديمقراطية	200.267	1.51
حمس (حماس)	386.761	2.78
أحزاب صغيرة	635.761	4.80

قدمت بعض الأحزاب التي شاركت في الانتخابات مذكرات تطعن في صحة نتائج الانتخابات، حيث بلغ عدد الطعون 281 طعناً في نتائج 140 مقعداً، كما مبين في الجدول رقم –3– يبين ذلك:

(1) صيداوي، المصدر السابق، ص583

الطعون في نتائج انتخابات لعام 1991

الأحزاب	عدد الطعون
جبهة التحرير الوطني	174
الحركة من اجل الديمقراطية في الجزائر	34
جبهة القوى الاشتراكية	30
المستقلون	22
حزب العمل الاشتراكي	4
التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية	8
الحركة الجزائرية من العدالة والتنمية	5
الجبهة الإسلامية للانقاذ	4

إن الطعون المقدمة شجعت بعض الأحزاب للمطالبة بإلغاء نتائج الانتخابات، ألا أن الجيش خشي من قيام رئيس الجمهورية بالتشاور مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ لاقتسام السلطة، لذا قام بإرغام رئيس الجمهورية على الاستقالة في 11/كانون الثاني/1992 والغاء نتائج الانتخابات وحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ عند ذلك دخلت الجزائر في مرحلة جديدة من تاريخها المعاصر إلا وهي الحرب الأهلية[1].

(1) الجاسور، المصدر السابق، ص57-58.

خامساً: الانتخابات الرئاسية لعام 1995

لم تكن هناك معالم واضحة حول العملية الانتخابية بين عامي(1992-1993) خاصةً بعد تسلم (محمد بوضياف 1992)[1]، رئاسة المجلس الأعلى للدولة فقد دخلت البلاد في دوامة الحرب الأهلية التي طالت العشرات من أبناء الشعب الجزائري، وقد طالبت الجبهة الإسلامية للإنقاذ العودة لخيار الشعب، وارتفعت أصوات أحزاب المعارضة في مطالبتها بإعادة العملية الانتخابية من اجل إعادة الأمن الى الشعب وقد عبرت جبهة القوى الاشتراكية بزعامة حسين ايت احمد عن رأيها بأن ذلك هو الطريق الوحيد والوسيلة الوحيدة من اجل مصالحة المواطن مع مؤسساته أما سعيد سعدي[2]، زعيم حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية فقد أعلن: ((بأنه من السابق لأوانه إعطاء شعبنا سلطة حقيقية شرعية من خلال صناديق الاقتراع))،

(1) ولد عام 1919 في مدينة مسلية في هدنة، وانتمى إلى حزب الجزائري في عام 1945، وساهم في تأسيس اللجنة الثورية التي انطلقت منها جبهة التحرير الوطني. اعتقل من قبل السلطات الفرنسية عام 1956، ثم اطلق سراحه عام 1962 واسس عام 1963 حزب الثورة الاشتراكية المعارض في المغرب والتي عاد منها عام 1992، ليرأس المجلس الأعلى للدولة، ثم قتل في 29/حزيران/1992. الجاسور، المصدر نفسه، ص198.

(2) ولد عام 1947 في قرية اغريب، تلقى علومه بثانوية عميروتش بتيزي وزو، ثم التحق بالجامعة الجزائرية، ودرس تخصص طب الامراض العقلية، وكان عضواً في النادي الأول للثقافة الامازيغية، تحالف عام 1978مع جبهة القوى الاشتراكية بزعامة حسين ايت احمد اللذان اعتقلا في عام 1980 وافرج عنهما في العام نفسه.، عز الدين المناصرة :المسألة الامازيغية في الجزائر والمغرب، إشكالية التعددية اللغوية، دار الشروق للنشر والتوزيع، (عمان، 1999)، ص46-47.

إلا أن رئيس المجلس الأعلى علي كافي[1]، أعلن في 3/كانون الثاني/1993 بأنه: ((من الخطأ التكلم عن سيادة القانون في دولة تواجه تحدي التدمير وحيث الأمن والاستقرار في خطر))[2].

استمرت المرحلة الانتقالية بعد تعيين (اليامين زروال 1994-1998)[3]، رئيساً للمجلس الأعلى للدولة ووزيراً للدفاع في 31/كانون الثاني/1994 حيث بدأ مهامه في جولات حوار مع مختلف القوى السياسية التي اجمعت على ضرورة العودة للانتخابات من جديد لإنهاء الأزمة في البلاد وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في إطار نظام سياسي جديد مبني على المبادئ الجمهورية التي وقع عليها الإجماع تتضمن أساسا للتعددية السياسية والحريات الفردية وحقوق الإنسان وحرية الصحافة ومبدأ تداول السلطة عن طريق الاقتراع العام، فعرفت الانتخابات الرئاسية عام 1995 بداية انحسار أعمال العنف، بعد سنوات من المواجهات الدامية بين الجماعات الإسلامية وقوات الأمن المختلفة لتخسر الجماعات الإسلامية رهانها السياسي الرامي الى المقاطعة الشعبية لمؤسسات الدولة ومشاريعها، حيث خرج المواطنون للمشاركة في الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى في تاريخ الجزائر

(1) ولد عام 1928 في قسنطينة وانتمى إلى حزب الشعب الجزائري، ثم التحق بجبهة التحرير الوطني عام 1954، وقد عين سفيراً بالقاهرة عام 1961 وفي سوريا عام 1962 وفي لبنان عام 1965 وفي ليبيا عام 1967 وفي تونس عام 1975 ثم انتخب سكرتيراً عاماً لمنظمة المجاهدين الوطنية، وأصبح رئيساً للمجلس الأعلى للدولة عام 1992. تمام مكرم البرازي: من منع قيام دولة جند الله في الجزائر، مكتبة مدبولي، (القاهرة، 2001)، ص128.

(2) الجاسور، المصدر نفسه، ص64.

(3) ولد عام 1941 في باتنة وقد التحق بالجيش الجزائري وكان في السادسة عشرة من عمره تلقى تدريسه الحربي في القاهرة وموسكو وباريس ولم ينتمي زروال إلى الجيش الفرنسي، اصبح قائداً للقوات البرية عام 1987 ثم عين سفيراً في رومانيا، ثم أصبح عام 1992 وزيراً للدفاع وفي عام 1994 اصبح رئيساً للجمهورية. تمام مكرم البرازي:الجزائر تحت حكم العسكر من زروال إلى بوتفليقة، مكتبة مدبولي، (القاهرة، 2002)، ص13-14

السياسي عام 1995 مما جعل الجماعات الإسلامية تلجأ الى العمليات الإرهابية انتقاماً من المجتمع الذي أصدرت بحقه فتاوى بتكفيره .فزادت تلك الفتاوى من عزلة هذه الجماعات وفقدت الغطاء والدعم الشعبي الذي حقيقته جزئيا في عدة مناطق بأشكال ووسائل مختلفة[1]. وسجلت تلك الانتخابات لصالحها عدة نقاط:

1.انها اول انتخابات تعددية ضمت اربعة مرشحين .

2.فسحت المجال لمرشح اسلامي وهو محفوظ نحناح[2]، المشاركة فيها.

3.ابرزت حجم المعارضة وحجم المقاطعة بكل شفافية[3].

جرت الانتخابات في 16/تشرين الثاني/1995 وخاضها أربعة مرشحين الأول هو رضا مالك [4]، الذي يمثل التيار الديمقراطي، اما الثاني فهو محفوظ

(1) الدين، المصدر السابق، ص78–79.

(2) ولد في مدينة بليدا عام 1942 من عائلة محافظة درس في الجزائر وعمل في حقل الدعوة الإسلامية. مارس مهنة التدريس اعترض على بعض سياسات الدولة مما عرضه إلى الاعتقال لمدة خمسة عشر عاماً. شارك في الحياة السياسية عام 1988 وانشأ حزب حركة المجتمع الإسلامي توفي عام 2003. فاتن يونس محمد المعاضيدي: الحركة الإسلامية في الجزائر 1992، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، (الموصل، 2011)، ص39.

(3) زريق نفيسة: عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والافاق، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة باتنة، (الجزائر، 2009)، ص 94–95.

(4) ولد في باتنة عام 1929 ،وقد اصبح عضواً في الاتحاد العام للمسلمين الجزائريين ورئيس تحرير صحيفة المجاهدين خلال حرب الاستقلال .اصبح وزيراً للاعلام عام 1977 ثم وزيراً للخارجية 1979 ثم عين عضواً في المجلس الاعلى للدولة ،ثم رئيساً للوزراء عام 1993. الجاسور ،المصدر السابق، ص200.

نحناح الذي مثل التيار الإسلامي المعتدل (حركة حمس او حماس) [1]، اما الثالث فهو اليامين زروال الذي مثل الجيش وحصل على 61.34% من الاصوات واصبح رئيساً للجمهورية [2].والجدول رقم -4- يوضح ذلك:

عدد الاصوات للانتخابات الرئاسية لعام 1995[3]

المرشحين	الاتجاه	عدد الاصوات
اليامين زروال	عسكري	6.834.822
محفوظ نحناح	اسلامي	2.907.356
سعيد سعدي	بربري	996.835
نور الدين بوكروح	-----	413.032

إن نسبة 61.34% التي حصل عليها زروال تفسر على أساس توجه عدد كبير من الناخبين للبحث عن الاستقرار فإختاروا مرشح الجيش . فالشعب تقبل مرشح الجيش من اجل الحفاظ على الأمن ووضع حد للصراع الذي اصبح غير محتمل للجميع .اما بالنسبة للجبهة الإسلامية للإنقاذ والتي تبددت امالها بعد فشل انصارها في اقامة الدولة الإسلامية، حيث اخفق نمط اسلمة النظام من القمة أي الاستحواذ على اجهزة الدولة ومن ثم اسلمة المجتمع، وعاد من جديد نموذج الاسلمة من القاعدة، أي اسلمة المجتمع سلمياً مع التجنب الكلي لاي استخدام للقوة أو العنف[4].

---

(1) تأسست عام 1990 وقد تزعمها محفوظ نحناح وهذه الحركة تعد امتداداً لحركة الإخوان المسلمين في الجزائر وهناك من يؤكد بأن هذه الحركة تلقت دعماً مالياً ومعنوياً من الشاذلي بن جديد لمواجهة الجبهة الإسلامية للإنقاذ حيث كان للحركة الحضور الفعال على الساحة السياسية. البزاز، المصدر السابق، ص94.

(2) الجاسور، المصدر نفسه، ص75.

(3) صيداوي، المصدر السابق، ص543.

(4) المصدر نفسه، ص542.

سادساً: الانتخابات التشريعية لعام 1997

مع مطلع عام 1996 باشرت السلطة الجزائرية جلسات الحوار مع القوى السياسية وتكللت تلك الجلسات في عقد ندوة الوفاق الوطني بتاريخ 15-16 /أيلول/ 1996 والتوقيع على عدة مبادئ أساسية لبناء مجتمع ديمقراطي أهمها التمسك بالديمقراطية في إطار احترام القيم الوطنية وتبني التعددية السياسية واحترام تداول السلطة عن طريق الاختيار الحر للشعب، كما تم في هذه السنة تعديل دستور عام 1989 ثم جرت في 5/حزيران/1997 الانتخابات التشريعية لتشكيل المجلس الأعلى الوطني (البرلمان) كما قام الرئيس اليامين زروال بتأسيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي ليمثله ويمثل طروحاته، حددت المقاعد البرلمانية بـ 524 مقعداً موزعة مابين مجلس الشعب ومجلس الامة حيث حدد للاول بـ380 مقعداً أما الثاني فحدد بـ144 مقعداً يعين ثلثهم رئيس الجمهورية .وقد بلغ عدد الذين تقدموا لإشغال المقاعد الانتخابية 7747 مرشحاً يمثلون 39 حزباً وبلغ عدد المسجلين للتصويت أكثر من 16 مليون شخص، وقد جرت العملية الانتخابية بنجاح والتي عبرت عن قبول السلطة التعايش مع ما تسميه (الإسلام المعتدل) بدليل حصول حركتا حماس(حمس)، والنهضة[1](الإسلاميين)، مجتمعتين على 103 مقاعد [2]، وكانت نتيجة الانتخابات ان حصل الحزب الذي أسسه اليامين زروال (حزب التجمع الوطني الديمقراطي) حوالي 156 مقعداً وحصل حزب التجمع

(1) تأسست الحركة عام 1974 بمبادرة من عبد الله جاب الله الا ان وزنها السياسي تضاعف بعد أحداث عام 1988 وأخذت الحركة طابعها القانوني عام 1990. وبعد أحداث عام 1992 قامت بعض الأحزاب السياسية والإسلامية بتغيير اسمائها خوفاً من عمليات الاغتيال او ملاحقة السلطات الأمنية لأعضائها فمثلاً حزب النهضة أصبح حركة الإصلاح الوطني . إسماعيل قيرة واخرون:مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربي، (بيروت، 2002)، ص168-169.

(2) الجاسور، المصدر السابق، ص84-85.

من اجل الثقافة والديمقراطية على 29 مقعداً وقد أدت الانتخابات الى سقوط 29 حزباً لم يحصلوا على أي مقعد[1]. والجدول رقم -5- يوضح ذلك:

نتائج الانتخابات التشريعية لعام 1997 [2]

الاحزاب	المقاعد
التجمع الوطني الديمقراطي	156
حركة مجتمع السلم (حماس)	69
جبهة التحرير الوطني	62
حركة النهضة	34
جبهة القوى الاشتراكية	20
التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية	29
حزب العمال	4
المستقلون	11

يلاحظ في تلك الانتخابات انقسام الجبهة الإسلامية للإنقاذ حيث خرج منها حركتان هما حركة الإصلاح الوطني بقيادة عبد الله جاب الله وحركة المجتمع للسلام التي أسسها محفوظ نحناح واللتان حصلت كل واحدة منهما على 26% من الأصوات[3].

(1) الجاسور، المصدر السابق، ص84-85.

(2) رياض صيداوي: صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، 2000)، ص113.

(3) راي تاكيه ونيكولاس غوسديف: نشوء الإسلام السياسي الراديكالي وانهياره، ترجمة حسان بستاني، دار الساقي، (بيروت، 2005)، ص93.

سابعاً: الانتخابات الرئاسية لعام 1999

كانت الحصيلة المبدئية للفتنة الجزائرية أكثر من 100 ألف قتيل وخسائر قدرت بمليارات الدولارات التي اشتعلت بعد إلغاء المسار الانتخابي واقالة الشاذلي بن جديد، ولم يجد صناع القرار وسيلة لحل الأزمة الجزائرية القائمة غير الإكثار من الانتخابات وتغيير الدستور ومحاولات الحل هذه كانت في مجملها شكلية والانتخابات الرئاسية المبكرة التي دعا إليها اليامين زروال تتدرج في هذا السياق الأمر الذي لم يؤدي إلى تجاوز الأزمة بشكل كامل .

أعلن الرئيس زروال عن تقليص مدته الرئاسية في 11/كانون الأول/1998 لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة رافق ذلك العودة التدريجية إلى الاستقرار في الكثير من مؤسسات الدولة وعلى رأسها رئاسة الجمهورية .

مع بدء الإعلان عن فتح باب الترشح للرئاسة قدم أكثر من 28 مرشحاً ملفاتهم إلى الدوائر المعنية ليبت فيها لاحقاً المجلس الدستوري[1]، الذي يملك صلاحية تحديد المرشحين الذين يستوفون الشروط المطلوبة . ومن الذين رفضهم المجلس الدستوري محفوظ نحناح (بسبب عدم مشاركته في حرب التحرير)وكان من شروط التقديم أن يكون مشاركاً في حرب التحرير إلا أن السبب الحقيقي وراء رفضه هو انتمائه إلى التيار الديني .وبعد فرز الملفات من قبل المجلس الدستوري تقرر قبول سبعة أسماء لخوض العملية الانتخابية:

(1) كانت مهام المجلس الدستوري (الذي يشرف عليه الجيش بصورة غير مباشرة)تحديد المرشحين الذين يستوفون الشروط المطلوبة للترشيح على منصب رئيس الجمهورية.

1.عبد العزيز بو تفليقة[1].

2.احمد طالب الإبراهيمي[2].

3.مولود حمروش.

4.عبدالله جاب الله.

5.حسين ايت احمد.

6.مقداد سيفي.

7.يوسف الخطيب[3].

جرت الانتخابات الرئاسية في 15/نيسان/1999 حيث بلغت نسبة المشاركة فيها حوالي 60% [4]، وشارك 17.5 مليون مواطن جزائري فاز بها عبد العزيز بوتفليقة (1999-2011)حيث حصل على 73.79% من الأصوات ثم احمد طالب الإبراهيمي حصل على 12.53% من الأصوات ثم عبد الله جاب الله حصل على 3.95% من الأصوات ثم حسين ايت احمد حصل على 3.17% من الاصوات ثم

(1) ولد عام 1937 ودخل صفوف جيش التحرير عام 1956 وهو طالب في الثانوية وقد مارس مهناً عديدة، حيث التحق بهيئة الأركان العامة وقاد جبهة مالي لإحباط محاولة فرنسا تقسيم الجزائر عام 1960، ثم اصبح وزيراً للشباب عام 1962، ثم وزيراً للخارجية عام 1963 واصبح رئيساً للجمهورية عام 1999. عبد العزيز بو تفليقة: الموسوعة الحرة، www. wikipedia. com، ص1، الحمداني، المصدر السابق، ص202.

(2) ولد عام 1932 في سطيف وهو ابن الشيخ بشير الإبراهيمي رئيس جمعية علماء المسلمين وانتخب رئيساً في المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين عام 1955 اعتقل على يد السلطات الفرنسية عام 1957، ثم عين وزيراً للتعليم عام 1965 ثم وزيراً للإعلام والثقافة عام 1970-1977، ثم وزيراً للخارجية عام 1982 ثم فقد منصبه عام 1988. الجاسور، المصدر السابق، ص201.

(3) يحيى ابو زكريا: الجزائر من احمد بن بلة إلى عبد العزيز بو تفليقة، www. nashiri. nen، 2003، ص107.

(4) اما بالنسبة إلى 40% من الشعب الذين لم يشاركوا في الانتخاب لأنهم عرفوا بفوز مرشح الجيش مسبقاً، وان الانتخابات شكلية.

مولود حمروش حصل على 3% من الأصوات ثم مقداد سيفي حصل على 2.24% من الأصوات ثم يوسف الخطيب حصل على 1.22% من الأصوات وبلغت نسبة المشاركة 60.25% . لقد فاز بو تفليقة في هذه الانتخابات لأنه المرشح الأقوى خاصةً بعد انسحاب بعض المرشحين الذين اتهموا الحكومة بتزوير الانتخابات، تزامن ذلك مع تحسن أسعار النفط وبداية تقليص المديونية الخارجية وانطلاق العديد من المشاريع الإصلاحية وخاصةً السياسية والاقتصادية[1]. والجدول رقم –6– يوضح ذلك:

عدد أصوات المرشحين للانتخابات الرئاسية لعام 1999[2]

المرشحين	عدد الأصوات
عبد العزيز بوتفليقة	7.442.139
احمد طالب الإبراهيمي	1.264.094
عبدالله جاب الله	398.416
حسين ايت احمد	319.523
مولود حمروش	311.908
مقداد سيفي	226.371
يوسف الخطيب	122.826

في حزيران عام 1999 صرح رئيس الجمهورية انه سينظم استفتاء شعبي على مشروع المصالحة الوطنية واعلان العفو عن ألاف السجناء الإسلاميين تحت قانون

(1) كفاح عباس رمضان: مستقبل النظام السياسي في المغرب العربي، الجزائر نموذجاً، من كتاب النظام السياسي العربي والإقليمي التغيير والاستمرارية، مركز دراسات الاقليمية، سلسلة شؤون اقليمية 26، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، (الموصل، 2009)، ص103؛ الدبين، المصدر السابق، ص78–79.

(2) صيداوي، صراعات النخب، المصدر السابق، ص114.

الوئام المدني الذي صدر في 13/تموز/1999 واقره الجزائريون في استفتاء عام جرى في 16/ايلول/1999 وحصل على موافقة 98.63% من مجموع الذين شاركو في الاستفتاء وصادق البرلمان الجزائري على القانون بـ288 عضوا وامتناع 16 عضو عن التصويت بموجبه اعلن العفو عن كل من يلقي السلاح خلال 3 أشهر ثم جرى تمديد قرار العفو الى 13/كانون الثاني/2000 .وقد ارتكز هذا القانون على اربعة نقاط :

1.التمسك بالدستور والحرص على تنفيذ القوانين.

2.تعويض اهالي الضحايا.

3.العرفان لجميع المواطنين الذين كان لهم دور في انقاذ البلاد.

4.فسح المجال لعودة من ضل عن الطريق لسبب او لاخر .وبموجب ذلك انخفضت اعمال العنف بشكل كبير بعد صدور هذا القانون لانه حفز اعداداً كبيرة من المقاتلين لترك السلاح والعودة للحياة الطبيعية[1].

الخاتمـــــــة

يعد دستور عام 1989 الخطوة الأولى نحو السير إلى الديمقراطية والتعددية الحزبية والسياسية، ولتكريس هذه الخطوة فقد جرت في عام 1990 انتخابات بلدية حققت الجبهة الإسلامية للإنقاذ فيها فوزاً ساحقاً، والتي أدت إلى قيام الحكومة والجيش الجزائري باتخاذ عدة خطوات لضمان فوز حزب جبهة التحرير الوطني الحاكمة في الانتخابات التشريعية والتي فازت بها أيضا الجبهة الإسلامية للإنقاذ

(1) رمضان، المصدر السابق، ص104-105.

عام 1991 مما حدى بالجيش إلى التدخل في العملية السياسية وإلغاء الانتخابات التشريعية والتي نتج عنها دخول الجزائر في دوامة الحرب الأهلية بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ والجيش الجزائري، الذي ذهب ضحيتها آلاف الابرياء واستطاع الجيش من خلال عملياته العسكرية والإعلامية من أضعاف وتفتيت الجبهة الإسلامية للإنقاذ وكان على رأس الجيش آنذاك وزير الدفاع اليامين زروال الذي استطاع إعادة الهيبة إلى مؤسسات الدولة وعلى رأسها رئاسة الجمهورية .

ومن اجل إعادة الاستقرار للجزائر تم الإعلان عن الانتخابات الرئاسية التي جرت عام 1995 حيث تكللت تلك الانتخابات بفوز مرشح الجيش اليامين زروال. وقد استطاع زروال اجتذاب الناخب الجزائري نحوه من خلال إثبات قدرته على إعادة الأمن والاستقرار بصورة تدريجية الى الجزائر .وكان عدم الاستقرار والعمليات المسلحة هو دافع الناخب الجزائري لدعم مرشح الجيش للحصول على الأمن والاستقرار وخوفاً من تكرار سيناريو ما حصل عام 1992، وبالمقابل قام الرئيس اليامين زروال بإجراء الاستفتاء العام لتعديل دستور عام 1989 وانشأ حزباً جديداً يؤازره وهو حزب التجمع الديمقراطي واختار موقفاً وسطاً بين النهج التسلطي المباشر والديمقراطية الكاملة .وللحقيقة التاريخية نقول أن المؤسسة العسكرية لعبت دوراً محورياً في الانتخابات الجزائرية التي جرت منذ عام 1991 وحتى عام 1999 حيث نصبت نفسها مراقباً للانتخابات وحاولت التأثير واحتواء نتائجها كما استطاعت منع النخب السياسية من التفكك (مثل حزب جبهة التحرير الوطني وحزب حركة النهضة) كما سمحت لبعض ممثلي التيار الإسلامي التعبير عن أنفسهم في الانتخابات عن طريق السماح لمرشحيهم بالمشاركة مثل عبد الله جاب الله واحمد طالب الإبراهيمي إلا أن الفوز كان حليف مرشح الجيش وهو عبد العزيز بوتفليقة .أما ما يخص الديمقراطية والمجتمع الديمقراطي فيمكن القول أن الجزائر تعيش أزمة ديمقراطية عسيرة لتنطلق بعدها الى مجتمع تعددي ديمقراطي فعلي .

Algerian Eleelions between 1990-1999

Dr.Sa'ad Tawfeek AL-Bazaz, Ph.D

Abstract

1988 events have a big role in putting Algeria on the path of democracy, political pluralism and making the elections a general feature of the Algerian people to enable the largest number of citizens to participate in taking the theory of popular sovereignty, which has replaced the rule of the nation. But the Algerian military intervention in the political process led the country into a stage of civil war for the period 1992-1994.

Political forces sought to return to the electoral path, but lost his army is in control of the political process and democracy by ensuring the victory of its candidates in the elections that took place between 1995-1999 to try to restore security and stability.